

مشروع قرار بشأن تحسين نوعية الهواء بشكل كبير في المدن للوصول إلى المستويات الصحية لتعرض البشر

مقترح قدمه السودان

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تحيط علماً بتقدير منظمة الصحة العالمية المبني على التقرير المعنون "الصحة والبيئة: معالجة الآثار الصحية لتلوث الهواء" الصادر عن جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والستين في أيار/مايو ٢٠١٥، بأن تلوث الهواء يسهم فيما يزيد على ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة سنوياً على مستوى العالم، وهو عبء مرضي قد يتجاوز حالياً عبء أمراض الملاريا والسل والإيدز معاً،

وإذ تشير إلى ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الوارد في الفقرة ٢ من مقرر مجلس الإدارة ٢/٢٧ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣،

وإذ تدرك أن نوعية الهواء الرديئة تشكل تحدياً متنامياً في سياق التنمية المستدامة، خصوصاً فيما يتعلق بالصحة في المدن والمناطق الحضرية، وأن هناك حاجة لبذل جهود في مختلف القطاعات لتحسين نوعية الهواء،
وإذ تدرك أيضاً أن تلوث الهواء يشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بما له من تأثير سلبي على الاقتصاد وإنتاجية العامل وتكاليف الرعاية الصحية والسياحة في جملة أمور،

وإذ تعي أن العمل على تحسين نوعية الهواء يمثل أولوية لحماية الصحة العامة وتوفير منافع مشتركة للمناخ، وخدمات النظام الإيكولوجي، والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أقرت بموجبه الجمعية الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" والتي التزم فيها جميع رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتشجيع سياسات التنمية المستدامة التي تدعم نوعية الهواء الصحي في سياق المدن والمستوطنات البشرية المستدامة وأقرت بأن خفض مستوى تلوث الهواء يؤثر بشكل إيجابي على صحة البشر،

١- تنادي بتطوير أداة لتوفير المعلومات بشأن الصحة العامة ونوعية الهواء، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٢- تدعو تلك الدول الأعضاء المتأثرة بقضايا نوعية الهواء إلى أن تضع وتنفذ برامج عمل وطنية لتحسين نوعية الهواء، بالتعاون مع اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

٣- تطلب إلى الأمم المتحدة والكيانات الأخرى توفير أدوات لتطوير ودعم وتعزيز البحث والتحليل، بما في ذلك أدوات تقييم الآثار الصحية والبيئية لتلوث الهواء، وتحديد المخاطر الصحية للسياسات القطاعية وفوائدها، عن طريق إجراء تقييمات لآثارها الصحية في جملة أمور، وإجراء تحليلات للتكاليف والفوائد، لدى فئات معينة من أصحاب المصلحة من قبيل النساء والأطفال على الصعيد دون الوطني في المدن والمنازل؛

- ٤- تطلب إلى المدير التنفيذي أن يطور وأن يتقاسم، بالشراكة مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والبرامج ذات الصلة، أفضل الممارسات لوضع وتنفيذ أطر استراتيجية تهدف إلى تحسين نوعية الهواء، وإقامة نظم إنذار مبكر من أجل تحسين الصحة العامة؛
- ٥- تطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمسائل تلوث الهواء عن طريق إنشاء شبكة لرصد نوعية الهواء؛
- ٦- تدعو إلى وضع استراتيجيات للاتصالات بقيادة منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإذكاء الوعي بسياسات معالجة تلوث الهواء والوقاية من الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء وتحسين الرفاه على الصعيد العالمي والوطني والمحلي، وزيادة الطلب على تلك السياسات؛
- ٧- تطلب إلى المدير التنفيذي توفير مواد التدريب والدعم التقني لبناء قدرات القطاع البيئي في مجال الاتصالات، بما في ذلك الاتصالات مع الجمهور، فيما يتعلق بمعالجة الآثار الصحية لتلوث الهواء؛
- ٨- تطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تعزيز الدعم التقني الذي تقدمه الشبكات العالمية والإقليمية حسب الاقتضاء، وتعزيز القدرات المؤسسية على وضع خطط عمل بشأن تلوث الهواء، خاصة داخل القطاع الصحي، بما في ذلك على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وبشأن قضايا محددة مثل تلوث الهواء في المنازل؛
- ٩- تطلب كذلك إلى المدير التنفيذي استحداث أنشطة في مجال تقييم التكنولوجيا، من قبيل أدوات ومنهجيات تقييم استدامة التكنولوجيا، لتمكين صانعي القرار من اختيار أنسب التكنولوجيا لتحقيق تحسين نوعية الهواء والصحة العامة؛
- ١٠- تدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من كيانات الأمم المتحدة إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ مشاريع تحسين نوعية الهواء.